



دور السياسة النقدية والإنفاق العام في الحد من التضخم في الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات الراهنة

**The Role of Monetary Policy and Public Spending in Reducing
Inflation in the Libyan Economy: Current Reality and Challenges**

إعداد

د. سليمان يحيى الصكوح

أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة طرابلس - ليبيا

nmagdi082@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الرابع أكتوبر 2025

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eq/>

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023)، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القياسي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وتضمنت المتغيرات المستقلة عرض النقود، أسعار الفائدة على القروض والودائع، سعر الصرف، الاحتياطي النقدي، والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان التضخم هو المتغير التابع.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين عرض النقود، سعر الصرف، والإنفاق العام من جهة، والتضخم من جهة أخرى، مما يثبت صحة فرضية الدراسة. في المقابل، لم تكن أسعار الفائدة أو الاحتياطي النقدي ذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى ضعف فعالية أدوات السياسة النقدية التقليدية في السياق الليبي. توصي الدراسة بضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وضبط عرض النقود، وتوجيه الإنفاق العام نحو المجالات الإنتاجية، مع تعزيز استقلالية البنك المركزي وإصلاح سوق الصرف بما يدعم استقرار الأسعار.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ، الإنفاق العام ، التضخم.

مقدمة:

يُعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الليبي في العقود الأخيرة، إذ تؤثر معدلات التضخم المتقلبة سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، وتُعيق جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، وتزيد من معدلات عدم اليقين الاقتصادي والاجتماعي. ويتأثر التضخم في ليبيا بمجموعة من العوامل، منها السياسات النقدية التي تنفذها السلطات المختصة، إلى جانب دور الإنفاق العام كأداة مالية رئيسية تؤثر على الطلب الكلي، وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال فترة ما بعد عام 2011 تحولات جذرية في المشهد السياسي والاقتصادي، ترافق معها تحديات كبيرة في ضبط السياسة النقدية والمالية، وهو ما انعكس على استقرار الأسعار وسلوك التضخم. في هذا السياق، بات من الضروري دراسة دور السياسة النقدية، ممثلة في أدوات مثل التحكم في عرض النقود وسعر الصرف، جنباً إلى جنب مع دور الإنفاق العام كعنصر متكامل ضمن السياسات الاقتصادية، وتأثيرهما المشترك على معدلات التضخم. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسات النقدية والإنفاق العام في الحد من التضخم في ليبيا، مع تسليط الضوء على التحديات الراهنة التي تواجه تطبيق هذه السياسات بفعالية، من خلال دمج الأبعاد النظرية والتحليل القياسي باستخدام بيانات الفترة (2000-2023). وتعتمد الدراسة على نماذج اقتصادية متقدمة تتيح التمييز بين الأثر قصير وطويل الأجل للمتغيرات الرئيسية، مما يسهم في تقديم توصيات سياسية واقتصادية مدعومة بالأدلة.

أولاً: مشكلة البحث

تعاني ليبيا من معدلات تضخم متقلبة تتأثر بتغيرات عدة عوامل اقتصادية وسياسية، مما يضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. تركز الدراسات الاقتصادية على دور السياسة النقدية كأداة مركزية لضبط التضخم، غير أن واقع تطبيق السياسات النقدية في ليبيا يواجه تحديات هيكلية وسياسية، خصوصاً في ظل ضعف مؤسسات الدولة وتأثير الإنفاق العام غير المنضبط على الطلب الكلي.

وإن غياب دراسة متكاملة تأخذ في الاعتبار تداخل السياسة النقدية مع السياسة المالية (الإنفاق العام) وتأثيرهما المشترك على التضخم يمثل فجوة معرفية في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بليبيا. ولذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في:

عدم وضوح وتقييم أثر السياسة النقدية والإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، خصوصاً في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة التي تحد من فاعلية هذه السياسات.

ثانياً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- تحليل أثر المتغيرات النقدية (مثل عرض النقود، سعر الصرف) على معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة 2000-2023.
- تقييم دور الإنفاق العام كأداة مالية مؤثرة على التضخم ومدى تفاعله مع السياسة النقدية.
- التعرف على التحديات التي تواجه تنفيذ السياسات النقدية والمالية في تحقيق استقرار الأسعار.
- تقديم توصيات سياسية واقتصادية تسهم في تحسين فاعلية السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم في ليبيا.

ثالثاً: أهمية البحث

- تكمن أهمية البحث في:
- المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
 - سد الفجوة البحثية المتعلقة بدراسة تأثير السياسات النقدية والمالية بشكل متكامل على التضخم في الاقتصاد الليبي.
 - دعم صناع القرار بمعلومات تحليلية دقيقة مبنية على بيانات حديثة ونماذج قياسية متقدمة، تعين على صياغة سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

رابعاً: فرضية البحث

يحاول البحث اختبار مدى صحة الفرضية التالية:

تفترض الدراسة وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي، سعر الفائدة، سعر الصرف، الاحتياطي النقدي) والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومعدل التضخم في ليبيا من جهة أخرى، خلال الفترة (2000-2023)، بحيث تؤدي الزيادة في عرض النقود والإنفاق العام إلى ارتفاع معدل التضخم، بينما يسهم تحسن سعر الصرف في الحد من التضخم، في حين أن تأثير أسعار الفائدة والاحتياطي النقدي قد يكون محدوداً في السياق الليبي..

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، مع استخدام المنهج القياسي التطبيقي من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ، الذي يسمح بالتعامل مع المتغيرات ذات مستويات التكامل المختلفة ويميز بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل.

وتستخدم الدراسة بيانات سنوية للفترة (2000-2023) مأخوذة من مصادر موثوقة تشمل مصرف ليبيا المركزي، وزارة المالية، وصناديق دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

سادساً: خطة البحث

تنقسم الدراسة إلى الثلاثة مباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية والانفاق العام والتضخم في ليبيا في ظل الظروف والتحديات الراهنة.

المبحث الثالث: قياس أثر السياسة النقدية والانفاق العام على التضخم في ليبيا .

النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والدراسات السابقة

يعد فهم طبيعة التضخم وأسبابه من أهم الركائز الأساسية لتحليل الاقتصاد الكلي، خاصة في الدول التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية معقدة مثل ليبيا، حيث تؤثر معدلات التضخم بشكل مباشر على مستوى معيشة الأفراد، والاستقرار الاقتصادي، والبيئة الاستثمارية، فضلاً عن قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك، تأتي أهمية دراسة التضخم في ليبيا في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، والتي تتميز بتذبذب أسعار الصرف، وتغيرات في عرض النقود، وارتفاع مستويات الإنفاق العام، ما يجعل من الضروري تحليل هذه العوامل في إطار نظري وعملي متكامل.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار المفاهيمي للتضخم والسياسات النقدية والمالية، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، مع تسليط الضوء على الظروف والتحديات الاقتصادية التي تواجه ليبيا، والتي تؤثر على فعالية هذه السياسات في تحقيق استقرار الأسعار.

كما يتناول المبحث الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي لمعالجتها من خلال تحليل قياسي تطبيقي، يغطي الفترة من 2000 إلى 2023، مما يتيح تقديم رؤية دقيقة تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية في ليبيا.

أولاً: الإطار المفاهيمي

1. مفهوم التضخم

التضخم هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. ويعرفه صندوق النقد الدولي⁽¹⁾، بأنه "الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تؤدي إلى تآكل قيمة العملة المحلية."

(¹) International Monetary Fund (IMF). (2020). **World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent**. Washington,

D.C.: IMF.[Available online: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020>]

ويُقسم التضخم عادةً إلى أنواع عدة حسب الأسباب، مثل التضخم الزاحف، التضخم الجامح، التضخم الناتج عن العرض، والتضخم الناتج عن الطلب⁽²⁾

2- أسباب التضخم في الاقتصادات النامية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التضخم في الدول النامية، ومنها ليبيا، يرتبط غالباً بعدة عوامل، منها:

- توسع العرض النقدي: حيث يؤدي زيادة السيولة (M2 أو M3) دون زيادة مقابلة في الإنتاج إلى ضغط تضخمي⁽³⁾.
- سعر الصرف: تأثير انخفاض قيمة العملة الوطنية على ارتفاع أسعار السلع المستوردة⁽⁴⁾.
- الإنفاق العام غير المنضبط: خاصة إذا تم تمويله عبر الاقتراض أو طباعة النقود، مما يزيد الطلب الكلي ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار⁽⁵⁾.

3- مفهوم السياسة النقدية

- السياسة النقدية هي الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية كاستقرار الأسعار، النمو الاقتصادي، والتوظيف الكامل⁽⁶⁾. وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى⁽⁷⁾:
- أدوات مباشرة: مثل التحكم في حجم الائتمان.
 - أدوات غير مباشرة: مثل عمليات السوق المفتوحة، سعر الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي.

(²) Mishkin, F. S. (2015). **The Economics of Money, Banking and Financial Markets** (10th ed.). Boston: Pearson Education.

(³) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. **American Economic Review**, 58(1), pp 1–17. [Available at JSTOR: <https://www.jstor.org/stable/1831652>]

(⁴) Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of Floating. **Quarterly Journal of Economics**, 117(2), pp 379–408.

<https://doi.org/10.1162/003355302753650274>

(⁵⁵) Bruno, M., & Easterly, W. (1998). Inflation Crises and Long-Run Growth. **Journal of Monetary Economics**, 41(1), pp 3–26. [https://doi.org/10.1016/S0304-3932\(97\)00063-9](https://doi.org/10.1016/S0304-3932(97)00063-9)

(⁶) Mishkin, F. S. (2015). مرجع سبق ذكره.

(⁷) Svensson, L. E. O. (2010). **Inflation Targeting**. In B. M. Friedman & M. Woodford (Eds.), **Handbook of Monetary Economics**, Elsevier. (Vol. 3, pp. 1237–1302). <https://doi.org/10.1016/B978-0-444-53238-1.00010-4>

4. دور الإنفاق العام في التضخم:

الإنفاق العام، كجزء من السياسة المالية، يؤثر على الطلب الكلي في الاقتصاد، وقد أظهرت الدراسات أن الإنفاق الحكومي المرتفع وخاصة إذا تم تمويله نقدياً، يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم⁽⁸⁾ ويرتبط هذا بشكل خاص في الاقتصادات التي تعاني من محدودية الإنتاجية أو اختناقات هيكلية كما في ليبيا.

ثانياً: الواقع والتحديات الراهنة في ليبيا وتأثيرها على التضخم والسياسات الاقتصادية

تمر ليبيا منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بمرحلة استثنائية من التحديات الاقتصادية والسياسية التي أثرت بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي واستقرار الأسعار. فقد شهدت البلاد صراعات مسلحة متكررة، وضعف في المؤسسات الحكومية، وانقسامات سياسية متواصلة، مما أدى إلى تدهور كبير في البيئة الاستثمارية، واضطرابات في قطاع النفط الذي يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الليبي⁽⁹⁾.

وانعكست هذه الظروف سلباً على فاعلية السياسات النقدية والمالية، حيث أصيب الاقتصاد بارتفاعات متكررة في معدلات التضخم، بسبب انعدام الاستقرار المالي، تذبذب سعر الصرف، وارتفاع الإنفاق الحكومي غير المنظم، بالإضافة إلى تعقيدات في إدارة العرض النقدي⁽¹⁰⁾.

ويُضاف إلى ذلك التحديات الخارجية، كالتقلبات في أسعار النفط العالمية، والعقوبات الاقتصادية، التي زادت من حدة الأزمات المالية، مما جعل ضبط التضخم والسيطرة عليه عبر السياسات الاقتصادية التقليدية أمراً بالغ الصعوبة في ظل هذه الظروف المعقدة.

وتبرز الحاجة إلى دراسات دقيقة تأخذ في الاعتبار هذه الظروف والتحديات، بهدف تقديم رؤى تحليلية تساعد في صياغة سياسات نقدية ومالية فعالة ومستدامة، تتناسب مع خصوصية المرحلة الراهنة في ليبيا⁽¹¹⁾.

⁽⁸⁾ International Monetary Fund (IMF). (2022). **Fiscal Monitor: Managing Public Wealth**. Washington, D.C.: IMF.

<https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2022/10/13/fiscal-monitor-october-2022>

⁽⁹⁾ (IMF, 2022). مرجع سبق ذكره

⁽¹⁰⁾ World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Navigating the Crisis (Spring 2021 Edition)**. Washington, D.C.: The World Bank. [Available at:

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/098141006162137220/libya-economic-monitor-spring-2021-navigating-the->

ثالثاً: الدراسات السابقة والفجوة البحثية

تُعد الدراسات السابقة مرجعاً مهماً لفهم تطور الفكر الاقتصادي حول قضايا التضخم، والسياسات النقدية والمالية في السياقات الوطنية والدولية. وقد تنوعت الأدبيات في هذا المجال بين دراسات نظرية تناولت العلاقة بين عرض النقود والإنفاق العام والتضخم، ودراسات تطبيقية استخدمت نماذج قياسية لقياس أثر السياسات الاقتصادية على استقرار الأسعار.

في سياق الدول النامية، وخصوصاً البلدان التي تمر بظروف اقتصادية استثنائية مثل ليبيا، ركزت العديد من الدراسات على أثر تذبذب سعر الصرف، التمويل بالعجز، وتقلبات السياسة المالية في دفع معدلات التضخم إلى مستويات مقلقة.

وتهدف هذه المراجعة إلى استعراض أهم ما توصلت إليه الأدبيات المحلية والعربية والدولية ذات الصلة، لتحديد ما تم تناوله من قبل الباحثين، ورصد الفجوات البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

1. الدراسات السابقة:

في تقرير لصندوق النقد الدولي (2023)⁽¹²⁾ تضمن تحليلاً شاملاً للتحديات الاقتصادية في ليبيا، وعلى رأسها التضخم المرتفع، وتدهور فعالية السياسات النقدية والمالية. وقد أوصى التقرير بضرورة توحيد المؤسسات المالية، وتعزيز الحوكمة، وضبط الإنفاق العام كمدخل لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام..

وركزت دراسة (2023) Amuedo & Rica⁽¹³⁾ على تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأنماط تمويله وتأثيرها على معدل التضخم في الدول النامية، وخلصت الدراسة إلى أن التمويل بالعجز، خاصة في ظل ضعف المؤسسات، يؤدي إلى تضخم مزمن، مما يستلزم تطبيق سياسات مالية منضبطة لتعزيز الاستقرار السعري.

(¹¹) International Monetary Fund (IMF). (2023). **Libya: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya**. IMF Country Report No. 23/215.

Washington, D.C.: International Monetary Fund. [Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/07/31/Libya-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-536904>]

(¹²) International Monetary Fund (IMF). (2023). **Libya: Economic and Political Update**. : <https://www.imf.org/en/Countries/LBY>

(¹³). Amuedo-Dorantes, C., & De la Rica, S. (2023). Fiscal Policy and Inflation: Recent Evidence from Developed and Developing Countries". **Economic Modelling**, 120, pp . 106-132.

كما قدم تقرير IMF (2022) ⁽¹⁴⁾ تقييماً شاملاً للتحديات الاقتصادية والمالية في ليبيا، مؤكداً أن التضخم المرتفع وتذبذب سعر الصرف يعوقان فاعلية السياسات النقدية. وأوصي التقرير بتعزيز استقرار العملة وتحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما ناقش تقرير البنك الدولي (2021) ⁽¹⁵⁾ تطورات الاقتصاد الليبي في ظل الصراع السياسي المستمر، حيث شهدت البلاد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم نتيجة الإنفاق العام غير المنظم. ويوصي التقرير بضرورة تحسين كفاءة السياسات المالية والنقدية لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

وفي دراسة قام بها ⁽¹⁶⁾ (2021) Ofori & Asongu ، والتي قدمت تحليلاً حديثاً حول تفاعل السياسة المالية والنقدية وتأثيرهما المشترك على التضخم في بلدان ذات اقتصاديات مشابهة، مع استخدام نماذج قياسية متطورة.

كما أظهرت دراسة محمد وآخرون (2021) ⁽¹⁷⁾ أن تقلبات سعر الصرف وارتفاع أسعار السلع العالمية أسهما بشكل كبير في تسارع معدلات التضخم في دول شمال إفريقيا، لا سيما في ليبيا بعد عام 2011. وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح نظام سعر الصرف وتعزيز استقرار السياسات النقدية.

وتناولت دراسة الصديق (2020) ⁽¹⁸⁾ أثر الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، وخلصت إلى أن الاعتماد المفرط على الإنفاق الحكومي، خاصة الممول عبر العجز والوسائل غير المستدامة، كان له دور مباشر في رفع معدلات التضخم وتقويض الاستقرار الاقتصادي.

وأيضاً خللت دراسة بن صالح (2018) ⁽¹⁹⁾ تأثير السياسات النقدية على استقرار الأسعار في ليبيا، وبيّنت أن ضعف الجهاز المصرفي، وتعدد سلطات النقد، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي بعد عام 2011، أدت إلى تراجع فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

⁽¹⁴⁾ International Monetary Fund (IMF). (2022). **Libya Financial Stability Assessment**. Washington, D.C. IMF Country Report No. 22/145.

⁽¹⁵⁾ World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Navigating the Crisis (Spring 2021 Edition)**. Washington, D.C.: The World Bank. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/098141006162137220/libya-economic-monitor-spring-2021-navigating-the-crisis>

⁽¹⁶⁾ Ofori, D., & Asongu, S. A. (2021), "Fiscal Policy, Monetary Policy and Inflation Dynamics: Evidence from African Countries". **Journal of Economic Studies**, 48(4), pp 825-845.

⁽¹⁷⁾ محمد، خالد؛ عبد السلام، فاطمة؛ عويدات، سمير. (2021). أثر سعر الصرف والأسعار العالمية على التضخم في دول شمال إفريقيا: دراسة حالة ليبيا وتونس. **المجلة العربية للعلوم الاقتصادية**، 12(2)، ص ص 101-125.

⁽¹⁸⁾ الصديق، محمد. (2020). أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة عدم الاستقرار. **المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية**، 18(1)، ص ص 77-98.

كما تناولت دراسة⁽²⁰⁾ "Leveraged Bubbles" (2016) العلاقة بين التوسع في الائتمان المصرفي والتقلبات الاقتصادية، وأظهرت أن الزيادة السريعة في الائتمان، خصوصاً في الأسواق غير المستقرة، تؤدي إلى تفاقم معدلات التضخم على المدى المتوسط، مما يضعف فعالية أدوات السياسة النقدية.

كما أوضح⁽²¹⁾ Barro (1987) من خلال تحليله لبيانات الاقتصاد الأمريكي أن تمويل الإنفاق الحكومي عبر لتوسع النقدي، خاصة في فترات العجز المالي الكبير، يؤدي إلى ضغوط تضخمية متزايدة. وأكد أن ضبط الإنفاق وتجنب التمويل بالعجز أمران أساسيان لتحقيق الاستقرار السعري. وفي دراسته الشهيرة يؤكد ميلتون فريدمان⁽²²⁾ أن التضخم هو ظاهرة نقدية خالصة تنشأ عندما يزيد المعروض النقدي بمعدل أعلى من معدل النمو الحقيقي في الناتج. ويشدد على أن التحكم الفعال في العرض النقدي هو الأداة الأساسية لتحقيق الاستقرار السعري. كما يرى أن السياسات النقدية قصيرة الأجل قد يكون لها تأثير محدود، لكن على المدى الطويل فإن استقرار الأسعار يعتمد على ضبط الكتلة النقدية، وتعد هذه الدراسة من الأسس النظرية التي يستند إليها الفكر النقدي الحديث في تفسير التضخم.

2. الفجوة البحثية:

رغم الكم الكبير من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التضخم وتأثير السياسات النقدية والإنفاق العام على استقرار الأسعار في العديد من الدول النامية، بما فيها دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن الدراسات التي تركز بشكل شامل ومتكامل على حالة ليبيا، في ظل ظروفها الاقتصادية والسياسية الراهنة، تظل محدودة ونادرة.

وتظهر مراجعة الأدبيات أن أغلب الدراسات السابقة اقتصرَت على تناول جانب واحد من السياسة الاقتصادية، مثل السياسة النقدية أو الإنفاق العام، دون دمج وتحليل أثر المتغيرات الأساسية معاً ضمن

(¹⁹) بن صالح، عبد الله. (2018). تقييم أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في ليبيا خلال مرحلة ما بعد الثورة. *المجلة الليبية للاقتصاد والتنمية*، 4(2)، ص ص 55-78.

(²⁰) Martin, A., Ventura, J. (2016). Leveraged Bubbles. *Journal of Monetary Economics*, 76, pp 1-20. <https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2015.08.005>

(²¹) Barro, R. J. (1987). Government Spending, Interest Rates, Prices, and Budget Deficits in the United States. *NBER Working Paper No. 2173. National Bureau of Economic Research.*

(²²) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. *American Economic Review*, 58(1), pp 1-17. <https://www.jstor.org/stable/1831652>

نموذج قياسي موحد يراعي خصوصية البيئة الليبية، التي تتسم بالتقلبات السياسية، ضعف المؤسسات الاقتصادية، والتأثيرات الخارجية المتعددة.

كما أن الدراسات الدولية الرسمية، مثل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، رغم ما تحتويه من معلومات وتحليلات قيمة، إلا أنها تفتقر إلى دراسات تطبيقية قياسية تفصيلية تستخدم نماذج حديثة مثل نموذج الـ ARDL أو نماذج الانحدار الديناميكي، والتي تسمح بفهم أعمق للعلاقات طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية وتأثيرها على التضخم في ليبيا.

وبالتالي، تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تطبيقية قياسية تجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، وتستخدم بيانات محدثة تغطي الفترة من (2000-2023) لفهم تأثير السياسة النقدية، عرض النقود، سعر الصرف، والإنفاق العام على التضخم، مع مراعاة الخصائص الخاصة للاقتصاد الليبي والتحديات السياسية والاقتصادية الراهنة.

وتأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة البحثية من خلال بناء نموذج قياسي متكامل وتحليلي دقيق يسعى إلى تقديم نتائج علمية موثقة تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسات المستقبلية في ليبيا.

المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة النقدية والإنفاق العام والتضخم في ليبيا في ظل الظروف والتحديات الراهنة

يشهد الاقتصاد الليبي منذ بداية الألفية الثالثة تذبذبات حادة في مؤشرات الكلية، نتيجة تعاقب أزمات سياسية وأمنية واقتصادية أثرت بصورة جوهرية على فاعلية السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسة النقدية والسياسة المالية. فقد واجهت أدوات السياسة النقدية صعوبات متزايدة في تحقيق استقرار الأسعار وضبط التضخم، في ظل ضعف استقلالية البنك المركزي، وتضارب الأدوار المؤسسية، وتزايد الاعتماد على التمويل بالعجز، وفي المقابل، شهد الإنفاق العام نمواً غير مستدام، خصوصاً خلال فترات الوفرة النفطية، مما أسهم في تغذية الضغوط التضخمية وتقليص الحيز المالي للحكومة.

وتتجلى التحديات الراهنة في ليبيا في استمرار الانقسام المؤسسي، تدهور سعر صرف الدينار، وغياب إطار متماسك للسياسة الاقتصادية الكلية، وانعكست هذه الظروف سلباً على تطور معدلات التضخم، والتي سجلت مستويات مرتفعة ومتقلبة خلال العقد الأخير، لتصبح من أبرز القضايا التي تؤرق صانع القرار الاقتصادي.

ويركز هذا المبحث على تحليل الاتجاهات العامة لتطور السياسة النقدية في ليبيا من حيث أدواتها (سعر الفائدة، العرض النقدي، سعر الصرف)، إلى جانب تتبع مستويات الإنفاق العام وتغير هيكله، وربط ذلك بمسار معدلات التضخم خلال الفترة (2000–2023). كما يُبرز المبحث طبيعة التحديات التي واجهت تنفيذ هذه السياسات، ويُمدّد لقياس الأثر المتبادل بين أدوات السياسة الاقتصادية والتضخم في المبحث اللاحق.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث النقاط التالية:

أولاً: تحليل تطور السياسة النقدية في ليبيا خلال الفترة (2000–2023)

تُعد السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، ولا سيما استقرار المستوى العام للأسعار، ودعم النمو، وتحقيق التوازن الخارجي. وفي الحالة الليبية، تواجه السياسة النقدية تحديات مركبة تعود إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة، ضعف الاستقلالية المؤسسية، وتداخل السياسة النقدية مع اعتبارات مالية ونقدية غير تقليدية فرضتها ظروف ما بعد عام 2011.

1. تطور عرض النقود: (Money Supply)

يشير جدول (1) إلى أن عرض النقود في ليبيا سجل تطوراً كبيراً بين عامي 2000 و2023، حيث ارتفع من نحو 18.6 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 92.5 مليار دولار في 2020، ثم شهد انخفاضاً حاداً إلى 22.7 مليار دولار في 2021 قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي ليصل إلى 31.7 مليار دولار في عام 2023، ويُعزى هذا التذبذب الحاد في عرض النقود إلى عوامل عديدة، من أبرزها⁽²³⁾:

- السياسات التوسعية خلال فترة الفوائض النفطية (2008–2013)، حيث استخدمت السلطات أدوات تمويل توسعية لزيادة الإنفاق الحكومي، مما ضاعف من عرض النقود.
- الاضطرابات السياسية والأمنية التي تلت عام 2011، وما صاحبها من انقسام مؤسسي بين البنك المركزي في طرابلس والسلطات الموازية في الشرق، أدى إلى طباعة كميات كبيرة من العملة خارج رقابة السياسة النقدية الفعلية.

⁽²³⁾ IMF (2022). *Libya: 2022 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya*. IMF Country Report No. 22/292, International Monetary Fund. <https://www.imf.org>

• **تغيير نظام سعر الصرف في 2021**، الذي ضاعف سعر الدولار الرسمي، مما أدى إلى انخفاض القيمة الاسمية للنقد بالعملة الأجنبية.

وتؤكد دراسة لصندوق النقد الدولي أن السياسة النقدية في ليبيا فقدت جزءاً كبيراً من فعاليتها في ظل ضعف السيطرة على الكتلة النقدية وتزايد التمويل بالعجز، مما أسهم في تغذية التضخم الهيكلي والمتسارع.

2- **سعر الفائدة على القروض والودائع:**

يظهر الجدول (1) استقرار أسعار الفائدة الاسمية في ليبيا عند مستويات شبه ثابتة خلال الفترة محل الدراسة، حيث ظلت أسعار الفائدة على القروض عند 6% تقريباً في أغلب السنوات، في حين تراوحت أسعار الفائدة على الودائع بين 2.1% و 3.0%، مما يشير إلى سياسة نقدية محافظة شكلياً، لكنها محدودة الفعالية عملياً، في ظل معدلات تضخم مرتفعة، فإن الفائدة الحقيقية كانت غالباً سلبية، مما أضعف من دوافع الادخار وقُصّ أدوات التحكم في الطلب الكلي، كما أن ضعف الأسواق المالية وغياب أدوات دين فعالة قلل من استجابة السياسة النقدية عبر هذه القناة، وحيث أن فعالية السياسة النقدية تعتمد على قدرة البنوك المركزية في استخدام سعر الفائدة كأداة توازن بين التضخم والنمو، وهو ما لم يتوافر في ليبيا خلال أغلب سنوات الفترة المدروسة⁽²⁴⁾.

3- **سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي:**

يتضح من جدول (1) أن سعر الصرف الرسمي شهد استقراراً نسبياً حتى عام 2016، ثم بدأ في الارتفاع التدريجي حتى قفز إلى 4.51 دينار/ دولار في 2021 نتيجة قرار توحيد سعر الصرف، ومن ثم استقر حول 4.81 دينار/ دولار حتى عام 2023.

هذا التحول المفاجئ في سعر الصرف الرسمي عكس محاولة متأخرة لإصلاح الخلل في السوق الموازي، ولكنه أدى إلى ارتفاع فوري في الأسعار المحلية (Imported Inflation)، في ظل اعتماد ليبيا على الواردات في معظم احتياجاتها الاستهلاكية والإنتاجية.

وتذكر تقارير البنك الدولي (World Bank, 2021) أن ضعف نظام الصرف، إلى جانب غياب شفافية السياسة النقدية، فاقم من هشاشة بيئة الاستثمار والقدرة الشرائية في ليبيا، وأسهم في ارتفاع الأسعار وتآكل قيمة الدينار⁽²⁵⁾.

مرجع سبق ذكره. (2010). Svensson, L. E. O. (24)

4. الاحتياطي النقدي الأجنبي:

أظهرت بيانات جدول(1) أن الاحتياطي النقدي ارتفع بشكل مطّرد حتى بلغ ذروته في عام 2012 بنحو 124.6 مليار دولار، لكنه تراجع بعد ذلك نتيجة انخفاض الصادرات النفطية وتجميد الأرصة الخارجية خلال فترات النزاع، ليسجل 92.4 مليار دولار في عام 2023.

ورغم ضخامة الاحتياطي نسبياً، إلا أن فعاليته في دعم السياسة النقدية كانت محدودة بسبب الاستخدام غير المنضبط لعوائد النفط في تمويل الاستيراد، وضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، والانقسامات المؤسسية، وهنا يجب مراعاة أهمية التوظيف الحذر للاحتياطات الدولية لدعم استقرار العملة، وليس كأداة لتمويل الإنفاق العام بشكل غير مباشر⁽²⁶⁾.

ونخلص إلى: إلى أن فعالية السياسة النقدية في ليبيا ستظل محدودة ما لم يتم إصلاح الإطار المؤسسي، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الشفافية والاستقلالية في إدارة النقد والعملية، كما أشارت بذلك معظم الدراسات الدولية⁽²⁷⁾، نظراً لأن السياسة النقدية الليبية خلال الفترة المدروسة اتسمت بضعف الفاعلية بسبب عدد من التحديات الجوهرية، أبرزها:

- الانقسام المؤسسي للبنك المركزي، وخاصة بعد 2014.
- سياسات سعر صرف غير مرنة، وضعف شفافية الإطار النقدي.
- ثبات أسعار الفائدة في ظل معدلات تضخم متقلبة.
- زيادة عرض النقود دون غطاء إنتاجي أو ضوابط تنظيمية.
- غياب التنسيق مع السياسة المالية، وتدخل الحكومة في توجيه الأدوات النقدية.

⁽²⁵⁾ World Bank. (2021). Libya Economic Monitor: Economic Dialogue for Stronger Recovery. Washington, D.C.: The World Bank Group.[Available at: <https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/libya-economic-monitor-2021>]

⁽²⁶⁾ Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of Floating. *The Quarterly Journal of Economics*, 117(2), pp.379–408. <https://doi.org/10.1162/003355502753650274>

⁽²⁷⁾ مرجع سبق ذكره. (2023). International Monetary Fund (IMF).

مرجع بق ذكره : (2021) - World Bank.

مرجع سبق ذكره. (1998). Bruno, M., & Easterly, W.

ثانياً: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2000-2023):

يُظهر تطور الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (2000-2023) تقلباً حاداً، يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على العوائد النفطية، وتأثير الأوضاع السياسية والأمنية على السياسة المالية. ويمكن تحليل هذا التطور على ثلاث مراحل رئيسية:

1. مرحلة الفوائض النفطية والنمو في الإنفاق (2005-2010) :

شهدت هذه الفترة ارتفاعاً كبيراً في مستويات الإنفاق العام، كما يتضح من جدول (1) ارتفع الإنفاق العام من نحو 36.1 مليار دولار في عام 2005 إلى أكثر من 58.3 مليار دولار في عام 2010، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وبلغت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 48.9%، و 69.5%، وهي نسب مرتفعة تعكس طبيعة إنفاق توسعي، وكان هذا الإنفاق موجّهاً أساساً إلى الأجور والدعم، دون تحقيق تنوع اقتصادي حقيقي أو استثمار في بنية إنتاجية، ووفقاً لتقارير البنك الدولي، فإن “ليبيا اعتمدت بشكل مفرط على الإنفاق العام المرتبط بعوائد النفط، مما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية”(28).

2. مرحلة الصراع والانفجار المالي (2011-2016) :

مع اندلاع الثورة عام 2011 والانقسام السياسي، تزايد الإنفاق العام بشكل غير منضبط ليصل إلى 63.2 مليار دولار في عام 2014، بنسبة 128.7% من الناتج المحلي، وهي نسبة تعكس تمويلاً بالعجز في ظل انكماش الناتج المحلي الإجمالي.

كما ساهمت الانقسامات المؤسسية في هذه المرحلة في ضعف فعالية السياسة المالية، كما أدى غياب الرقابة إلى تزايد في بنود الإنفاق غير الإنتاجي.

كما شهدت أيضاً هذه الفترة انخفاضاً في كفاءة الإنفاق العام، وتزايداً في الاعتماد على التمويل النقدي لتغطية العجز، ما أدى إلى تسارع التضخم وتآكل الاحتياطات.

ويشير تقرير صندوق النقد الدولي(29)، إلى أن “الإنفاق غير المستدام والتمويل بالعجز كانا من العوامل الرئيسية في تغذية حلقة مفرغة من التضخم وتآكل العملة.”

(28) World Bank. (2021). *Libya Economic Monitor: Navigating the Recovery*. Washington, D.C.

(29) International Monetary Fund (IMF). (2022). *Libya: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation*. Washington, D.C.

3. مرحلة التعافي الهش واستمرار الضغوط (2017-2023)

بدأت بعض مظاهر الاستقرار النسبي بعد عام 2017، حيث انخفض حجم الإنفاق إلى متوسط قدره 45 مليار دولار سنوياً، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي ظلت مرتفعة، أكثر من 80% في بعض السنوات مثل عام 2020، وعام 2022، وعام 2023، حيث أن الإنفاق الحكومي لا يزال موجهًا إلى **بند الأجور والدعم** (الذي يتجاوز 60% من الموازنة في بعض السنوات)، بينما يقل الاستثمار التنموي. كما أن انخفاض أسعار النفط نسبياً، وتغير سعر الصرف في عام 2021، أثرا على القدرة التمويلية، دون أن ينعكس ذلك على ترشيد الإنفاق.

وهنا يجب الإشارة إلى أن أن الدول التي تموّل إنفاقها الحكومي عبر مصادر غير مستدامة (كالاقتراض الداخلي أو طباعة النقد)، تواجه ضغوطاً تضخمية شديدة، وخلاً في هيكل الاقتصاد⁽³⁰⁾. كما أن التمويل غير المنضبط للإنفاق العام، خاصة في دول تعاني من اختلالات سياسية، يؤدي إلى تضخم مزمن، وركود مالي طويل الأمد⁽³¹⁾. ويجدر الإشارة هنا إلى **ثلاثة حقائق**:

- أ- الهيكل الريعي للاقتصاد الليبي يجعله غير قادر على ضبط المالية العامة بشكل سليم، فالإنفاق يعتمد على تقلبات سوق النفط.
- ب- غياب إطار شامل للشفافية المالية والتخطيط متوسط الأجل أدى إلى ضعف كفاءة الإنفاق، وغياب الرقابة على توزيعه ونتائجه.
- ج- الانقسام المؤسسي المستمر بين الشرق والغرب منذ 2014 عمّق من أزمة الإنفاق، حيث توجد موازنات مزدوجة، وأحياناً تضارب في البيانات الرسمية.

⁽³⁰⁾ Amuedo-Dorantes, C., & De La Rica, S. (2023). Public Spending, Inflation and Fiscal Discipline: Cross-Country Evidence. *Journal of Economic Policy Research*, 35(2), pp. 115–132.

⁽³¹⁾ Barro, R. J. (1987). *Government Spending, Interest Rates, Prices, and Budget Deficits in the United States*. NBER Working Paper No. 2173.

(*) عرض النقود المقصود في الدراسة هو M2، أي عرض النقود بمعناه الواسع (النقد المتداول + الودائع تحت الطلب + ودائع الادخار)، وهو المتغير الذي يُستخدم عادةً في التحليل القياسي لقياس أثر السيولة على التضخم.

ونخلص إلى:

أن الإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (2000-2023) اتسم بعدم الاستقرار والارتفاع المفرط في بعض الفترات، خاصة خلال الأزمات السياسية. وقد كان لهذا الإنفاق دور مباشر في تغذية الضغوط التضخمية، وإضعاف فعالية السياسة النقدية، خاصة مع ضعف الاستثمارات الإنتاجية.

جدول (1): تطور أهم أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)

سنة	عرض النقود (مليار دولار (*)	سعر الفائدة علي القروض %	سعر الفائدة علي الودائع %	سعر الصرف	الإحتياطي النقدي مليار دولار	الإنفاق العام (مليار \$)	الإنفاق العام / الناتج المحلي الاجمالي %
2000	18.6	7	3.0	0.51	13.7	22.74	39.5
2001	16.4	7	3.0	0.61	16.1	19.91	35.2
2002	8.3	7	3.0	1.27	15.9	11.82	21.1
2003	8.8	7	3.0	1.29	21.5	17.09	27
2004	9.8	6.1	2.1	1.30	27.7	22.55	34.1
2005	12.6	6.1	2.1	1.31	41.9	36.18	48.9
2006	14.3	6.3	2.5	1.31	62.2	47.36	60.1
2007	20.5	6	2.5	1.26	83.3	57.09	68.2
2008	31.6	6	2.5	1.22	96.3	72.54	86.8
2009	36.2	6	2.5	1.25	103.8	48.58	60.8
2010	35.6	6	2.5	1.27	106.1	58.33	69.52
2011	45.7	6	2.5	1.22	110.5	43.67	104.80
2012	49.9	6	2.5	1.26	124.6	60.61	77.85
2013	52.7	6	2.5	1.27	119.7	65.34	102.34
2014	52.4	6	2.5	1.27	93.6	63.24	128.72
2015	54.4	6	2.5	1.38	77.6	54.78	112.45
2016	65.9	6	2.5	1.39	70.2	47.89	99.79
2017	82.0	6	2.5	1.39	79.4	44.43	69.87
2018	83.2	6	2.5	1.36	85.3	43.05	62.73
2019	79.7	6	2.5	1.40	84.7	40.28	66.09
2020	92.5	6	2.5	1.39	79.7	45.72	106.34
2021	22.7	6	2.5	4.51	82.3	44.64	80.91
2022	29.4	6	2.5	4.81	86.7	44.10	87.11
2023	31.7	6	2.5	4.81	92.4	45.05	80.77
متوسط	39.79	6.19	2.55	1.67	73.97	44.04	72.12
حد أدنى	92.50	7.00	3.00	4.81	124.60	72.54	128.72
حد أقصى	8.30	6.00	2.10	0.51	13.70	11.82	21.10

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ثالثاً: تحليل تطور التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)

يُعد التضخم من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة، حيث اتسم بعدم الاستقرار والتذبذب الحاد نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية. وقد تراوح معدل التضخم بين مستويات سالبة في بعض السنوات، كما في أوائل الألفية، إلى مستويات مرتفعة تجاوزت 25% خلال فترات الأزمات، لا سيما بعد 2011، ويُعزى هذا التغير في معدلات التضخم إلى مجموعة من العوامل البنوية، أهمها السياسات النقدية التوسعية، الاضطرابات السياسية، اختلال هيكل الطلب والعرض، وتأثير تقلبات أسعار الصرف العالمية والنفطية.

وفقاً لجدول (2)، فقد سجلت ليبيا معدلات تضخم سالبة في السنوات (2000-2004) وأيضاً عام 2019 ويمكن تفسير ذلك كما يلي :

1- فائض العرض النقدي النسبي دون زيادة في الطلب (سنوات 2000-2004):

رغم زيادة السيولة النقدية تدريجياً، لم يُواكبها ارتفاع في الاستهلاك المحلي أو الاستثمار بالقدر الكافي ، كما أن الطلب الكلي كان دون مستوى الطاقة الإنتاجية، ما أدى إلى تراجع في الأسعار. أيضاً كان سعر الصرف منخفضاً ومستقرًا نسبيًا (أقل من 1.3 دينار/دولار)، مما عزز القدرة الشرائية للعملة المحلية وأسهم في خفض أسعار الواردات.

هذا بالإضافة إلى ضعف الحوافز الاستهلاكية والاستثمارية في بيئة يغلب عليها التخطيط المركزي وضعف القطاع الخاص ، مما أدى إلى جمود الطلب، وهو ما يخلق بيئة انكماشية.

2- انخفاض الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي: (2002-2004)

حيث بلغ الإنفاق العام فقط 21.1% من الناتج المحلي في عام 2002 ، وهو أدنى مستوى في الفترة محل الدراسة كما بالجدول (1) ، مما أدى إلى تراجع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الأمر الذي أثر سلباً على الطلب الكلي، وأسهم في تراجع الأسعار.

3- الاستقرار السياسي والنقدي النسبي وغياب الصدمات الخارجية (2000-2004)

لم تكن هناك صدمات تضخمية خارجية (مثل ارتفاع أسعار السلع العالمية أو اضطرابات سياسية داخلية)، مما أدى إلى استقرار العرض والأسعار، كما أن الاقتصاد الليبي كان في هذه الفترة أكثر انغلاقاً، وكان الدينار الليبي قوياً نسبياً، مما أسهم في خفض تكلفة الاستيراد وبالتالي ضغط انكماشى على الأسعار.

4- بالنسبة لسنة 2019:

رغم كونها سنة لاحقة للفوضى السياسية (ما بعد 2011)، إلا أن التضخم سجل -2.2% .

• التفسير المحتمل يعود إلى:

- (ارتفاع عرض النقود نسبياً دون مقابله في الطلب الاستهلاكي)، بسبب انخفاض القوة الشرائية والركود الاقتصادي.
- ثبات سعر الصرف نسبياً عند 1.4 دينار/دولار مع عدم وجود تعويم رسمي بعد.
- تباطؤ النشاط الاقتصادي والاستثماري في ظل استمرار الانقسام السياسي، مما يعني أن الأسعار ربما انخفضت نتيجة الركود لا التحسن الاقتصادي.
- قد يكون التضخم السلبي انعكاساً لـ ركود اقتصادي عميق مصحوب بتراجع في الطلب المحلي الإجمالي، لاسيما مع وجود فجوة إنتاجية واستثمارية.

نخلص إلى :

يرجع ظهور معدلات التضخم السالبة في بعض سنوات الدراسة إلى:

- ضعف الإنفاق العام والطلب المحلي.
 - ثبات سعر الصرف وقوة الدينار في فترات ما قبل 2011.
 - غياب الصدمات الخارجية وارتفاع فوائض الميزان التجاري.
 - الركود الاقتصادي الحاد في 2019، لا سيما مع استمرار الانقسام المؤسسي.
- هذا التضخم السالب لا يُعد مؤشراً على الاستقرار الاقتصادي، بل غالباً ما يُشير إلى ركود داخلي وانكماش في الطلب الكلي في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة.
- وسيتناول هذا القسم الآتي:

1- تحليل تطور أهم المصادر الداخلية للتضخم في ليبيا خلال الفترة من (2000 – 2023):

يتضح من بيانات الجدول (2) أن التضخم في ليبيا خلال الفترة المدروسة تأثر بعدة مصادر داخلية رئيسية، أهمها: الإنفاق الاستهلاكي النهائي، والاستثمار المحلي، والادخار المحلي، والسيولة النقدية (عرض النقود)، وسعر الصرف الرسمي، والإنفاق العسكري.

أ- الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار):

اتسمت سنوات ما قبل 2011 بزيادة تدريجية في الاستهلاك النهائي، حيث ارتفع من 22.6 مليار دولار عام 2000 إلى ذروته عند 56.9 مليار دولار عام 2019. وقد شكل هذا الارتفاع ضغطاً على الأسعار في ظل محدودية القدرات الإنتاجية المحلية، مما تسبب في ضغوط تضخمية مستمرة، خاصة في فترات الاستقرار النسبي، كذلك، شهد الاستثمار المحلي تقلبات حادة؛ إذ بلغ أدنى مستوياته عام 2000 (4.5 مليار دولار)، ثم تحسّن تدريجياً حتى 2010، قبل أن يتدهور مرة أخرى بفعل الصراعات الداخلية ما بعد الثورة، الأمر الذي قلل من مساهمة الاستثمار في تعزيز العرض الكلي واحتواء الضغوط التضخمية⁽³²⁾.

2- الادخار المحلي:

ظل الادخار المحلي منخفضاً مقارنة بالاستهلاك، مما ساهم في تفاقم الفجوة بين الطلب الكلي والعرض المحلي، وأدى إلى مزيد من الاعتماد على الاستيراد، وهو ما انعكس سلباً على استقرار الأسعار، ففي العديد من السنوات، مثل عام 2016، وعام 2020، انخفض الادخار إلى أقل من 1 مليار دولار، ما يشير إلى هشاشة البنية الادخارية⁽³³⁾.

3- عرض النقود (السيولة):

كان لعرض النقود دور جوهري في تغذية التضخم، إذ ارتفع بشكل مفرط خلال سنوات الفوائض النفطية، كما في 2008 و 2011 و 2017، حيث بلغ في بعض الأحيان أكثر من 80 مليار دولار، مما أدى إلى ضغوط تضخمية واسعة في ظل ضعف قدرة السياسة النقدية على سحب الفائض النقدي من السوق، ويُعزى جزء من هذا التوسع إلى التمويل بالعجز وطباعة العملة، خاصة بعد 2014، حيث فُقد الانضباط النقدي بفعل الانقسام المؤسسي⁽³⁴⁾.

⁽³²⁾ Elhiraika, A., & Ndikumana, L. (2013). **Structural Transformation and African Development**. African Development Bank.

⁽³³⁾ IMF. (2022). **Libya: Selected Issues**. IMF Country Report.

⁽³⁴⁾ World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor**.

4- سعر الصرف الرسمي:

ساهم ثبات سعر الصرف عند مستويات منخفضة نسبيًا (1.2–1.3 دينار/دولار) حتى عام 2020، في تغذية الطلب الاستهلاكي المستورد بشكل مفرط، لكنه لم يُترجم إلى استقرار في الأسعار بسبب غياب الرقابة على السوق ووجود أسعار موازية أعلى بكثير.

كما أدى تعويم جزئي للعملة في عام 2021 إلى ارتفاع سعر الصرف إلى 4.5 دينار/دولار، مما ساهم في رفع أسعار السلع المستوردة وزيادة التضخم، خاصة في ظل اعتماد ليبيا الكبير على الواردات⁽³⁵⁾.

5- الإنفاق العسكري:

يُعد أحد المحركات الهيكلية للتضخم في ليبيا، خاصة في السنوات التي أعقبت 2011. فقد ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي من 1.2% عام 2010 إلى أكثر من 18% بحلول عام 2022، وعام 2023، مما عكس اتجاهًا نحو التسلح على حساب الإنفاق الإنتاجي، وأدى إلى رفع مستويات الطلب غير المنتج، وبالتالي ارتفاع الأسعار⁽³⁶⁾.

نخلص إلى:

- تراوح معدل التضخم بين -9.8% في 2002 إلى ذروته 25.9% في 2016، مما يعكس تذبذبًا حادًا ناجمًا عن صدمات داخلية متعددة (نقدية، سياسية، وإنفاقية).
- تُظهر البيانات وجود "حلقة مفرغة من التضخم"، حيث أدّى التوسع في عرض النقود وزيادة الاستهلاك في ظل ضعف القدرات الإنتاجية إلى تغذية التضخم، ما دفع السلطات إلى مزيد من الإنفاق لاحتواء الآثار الاجتماعية، وهو ما ساهم بدوره في ارتفاع السيولة والتضخم من جديد.

⁽³⁵⁾ IMF. (2023). **Middle East and North Africa Regional Outlook**.

⁽³⁶⁾ Bruno, M., & Easterly, W. (1998). Inflation Crises and Long-Run Growth. **Journal of Monetary Economics**, 41(1), pp.3–26.

جدول (2) تطور أهم المصادر الداخلية للتضخم في ليبيا خلال الفترة من (2000 – 2023)

سنة	معدل التضخم %	نتاج محلي مليار دولار	استهلاك نهائي مليار دولار	استثمار محلي مليار دولار	ادخار محلي مليار دولار	عرض النقد مليار دولار	سعر الصرف	الصادرات مليار دولار	نسبة انفاق عسكري للنتاج %
2000	2.9-	38.3	22.6	4.5	15.7	18.6	0.51	12.1	3.2
2001	8.8-	34.1	21.4	3.6	12.8	16.4	0.61	9.1	2.9
2002	9.8-	20.5	14.2	2.7	6.3	8.3	1.27	9.2	2.3
2003	2.2-	26.3	12.2	2.4	14.1	8.8	1.29	15.1	2.3
2004	2.2-	33.1	16.0	4.6	17.1	9.8	1.30	21.1	2.1
2005	2.7	47.3	16.9	7.2	30.4	12.6	1.31	30.2	1.5
2006	1.5	60.1	19.8	12.6	40.3	14.3	1.31	43.2	1.1
2007	6.3	68.0	25.0	14.1	43.0	20.5	1.26	50.0	0.9
2008	10.4	86.7	28.9	19.1	57.8	31.6	1.22	64.3	1.5
2009	2.5	60.8	33.5	15.2	27.3	36.2	1.25	38.5	1.1
2010	2.8	75.4	34.5	16.4	40.9	35.6	1.27	50.0	1.2
2011	15.5	48.2	37.7	8.4	10.5	45.7	1.22	18.4	1.2
2012	6.1	92.5	45.6	14.7	46.9	49.9	1.26	61.9	3.8
2013	2.6	75.4	48.9	12.6	26.5	52.7	1.27	45.1	6.7
2014	2.4	57.4	49.2	13.3	8.1	52.4	1.27	18.5	15.5
2015	10.4	48.7	46.3	8.3	2.4	54.4	1.38	10.8	15.9
2016	25.9	49.9	49.0	9.7	0.9	65.9	1.39	7.3	16.2
2017	25.8	67.2	53.4	10.9	13.8	82.0	1.39	18.3	16.9
2018	13.2	76.7	53.2	12.3	23.5	83.2	1.36	30.4	17
2019	2.2-	69.3	56.9	9.5	12.4	79.7	1.40	29.3	18.1
2020	1.4	46.9	47.0	4.4	0.2-	92.5	1.39	9.5	18.3
2021	2.9	35.2	23.8	4.3	11.5	22.7	4.51	32.4	18.7
2022	4.5	43.2	26.0	4.5	17.3	29.4	4.81	39.8	18.9
2023	2.4	45.1	30.5	7.4	14.6	31.7	4.81	38.4	18.7
متوسط	4.63	54.43	33.85	9.28	20.58	39.79	1.67	29.29	8.58
حد ادني	25.90	92.50	56.90	19.10	57.80	92.50	4.81	64.30	18.90
حد اقصي	2.80	75.40	34.50	16.40	40.90	35.60	1.27	50.00	1.20

المصدر: احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

2- تحليل تطور أهم المصادر الخارجية للتضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2023).

شهدت ليبيا خلال الفترة (2000-2023) تذبذبًا كبيرًا في المؤشرات المرتبطة بالمصادر الخارجية للتضخم، وعلى رأسها الصادرات، والواردات، وعائدات النفط، وصافي الميزان التجاري، إضافة إلى

درجة الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ساهم هذا التذبذب في التأثير على مستويات الأسعار الداخلية، لا سيما في ظل الاعتماد المفرط على الواردات من جهة، وتقلبات أسعار النفط العالمية من جهة أخرى، مما جعل الاقتصاد الليبي عرضة للصدمات الخارجية، ويوضح جدول (3) الآتي:

أ- الواردات وعلاقتها بالتضخم المستورد

بلغ متوسط الواردات الليبية خلال الفترة نحو 18.77 مليار دولار، وهو ما يعكس درجة عالية من الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات السوق المحلي، سواء من السلع الاستهلاكية أو الوسيطة. وقد سجلت الواردات أعلى مستوى لها في عام 2023 بقيمة 31.8 مليار دولار، في مقابل أدنى مستوى عام 2000 (5.3 مليار دولار)، وهذا الاعتماد المرتفع على الواردات في ظل ضعف الإنتاج المحلي جعل الأسعار في ليبيا تتأثر مباشرة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، خاصة مع ضعف أدوات الرقابة السعرية، وساهم ذلك في ما يُعرف بـ"التضخم المستورد (Imported Inflation)" الذي يرتبط غالبًا بتقلبات أسعار الغذاء والوقود في الخارج.

ب- الصادرات وعوائد النفط:

تُعد الصادرات الليبية أحادية المصدر، حيث تشكل عائدات النفط أكثر من 90% من إجمالي الصادرات، ما يربط الاقتصاد الليبي مباشرة بأسعار النفط العالمية. وبلغ متوسط عائدات النفط نحو 23.6 مليار دولار خلال الفترة، مع ذروتها عام 2008 (56.2 مليار دولار)، وأدناها عام 2020 (4.3 مليار دولار). وهذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يجعل السياسة المالية عرضة لصدمات أسعار النفط، حيث يؤدي أي انخفاض في الأسعار العالمية إلى تراجع الإيرادات، ومن ثم إلى اضطراب الحكومة للتمويل بالعجز أو خفض الإنفاق، وكلا الخيارين له آثار تضخمية مباشرة وغير مباشرة⁽³⁷⁾.

ج- صافي الميزان التجاري وتأثيره على العملة والتضخم:

حقق الميزان التجاري الليبي فائضًا في معظم سنوات الفترة، بمتوسط قدره 10.5 مليار دولار، إلا أن هناك سنوات عديدة سجل فيها عجزًا، خاصة بعد عام 2014، نتيجة انخفاض الصادرات وارتفاع

(37)World Bank. (2021). *Libya Economic Monitor: Rebuilding Institutions Amid Fragility*.

الواردات نسبياً، ويؤدي تراجع الفائض التجاري إلى ضغوط على الاحتياطيات الأجنبية وسعر صرف الدينار، وهو ما يتسبب في ارتفاع تكلفة الاستيراد وزيادة الأسعار داخلياً.

د- درجة الانفتاح الاقتصادي:

سجل معدل الانفتاح الاقتصادي مستويات مرتفعة نسبياً، بمتوسط 88.08% من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل إلى ذروته عام 2021 بنسبة 164.3%، مما يشير إلى مدى الترابط بين الاقتصاد الليبي والأسواق الخارجية. ورغم أن الانفتاح يُفترض أن يعزز المنافسة وكفاءة السوق، فإن انعدام التنوع الاقتصادي وغياب استراتيجية للإحلال محل الواردات جعله في الحالة الليبية عاملاً مضاعفاً للتضخم، لا سيما عند ارتفاع أسعار السلع المستوردة وتقلب أسعار صرف الدينار.

هـ- الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات شديدة خلال الفترة، حيث تراوح بين تدفقات سالبة في عام 2001 (-0.13) مليار دولار (إلى ذروته في عام 2007 (4.69 مليار دولار) بمتوسط سنوي لا يتجاوز 1.11 مليار دولار. ويرجع هذا الضعف إلى عدم الاستقرار الأمني والمؤسسي بعد عام 2011، إضافة إلى ضعف البنية التحتية وانعدام الشفافية في بيئة الأعمال.

وقد أكدت تقارير البنك الدولي (World Bank, 2022) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تُعد وسيلة للحد من العجز في ميزان المدفوعات وتخفيف الضغوط على سعر الصرف، ومن ثم تقليص الضغوط التضخمية، لكن غياب هذه التدفقات ساهم في تغذية اختلالات خارجية تُسهم في التضخم.

نخلص إلى:

أظهرت البيانات أن المصادر الخارجية للتضخم في ليبيا ترتبط بعدة محددات هيكلية، من أهمها:

- الاعتماد المفرط على الواردات مقابل ضعف الإنتاج المحلي.
- الارتباط الشديد بعائدات النفط وتقلبات أسعاره.
- الهشاشة التجارية الخارجية التي تتجلى في ضعف التنوع الاقتصادي والعجز في بعض السنوات.
- تدهور بيئة الاستثمار الأجنبي، التي حدّت من دور التمويلات الخارجية في امتصاص الصدمات.
- ويمكن القول إن هذه العوامل جعلت التضخم في ليبيا أكثر عرضة للصدمات الخارجية، بما فيها الصدمات السعيرية العالمية، والأزمات الجيوسياسية، وتقلبات سلاسل الإمداد. وبالتالي، فإن ضبط

التضخم يتطلب استراتيجية اقتصادية شاملة تقوم على تعزيز الإنتاج المحلي، تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار طويل الأجل، مع بناء سياسة نقدية وتجارية أكثر مرونة واستقلالية.

جدول (3) تطور أهم المصادر الخارجية للتضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)

سنة	الواردات مليار دولار	الصادرات مليار دولار	صافي ميزان تجاري مليار دولار	ايراد نفط مليار دولار	معدل الإفتتاح الاقتصادي %	استثمار اجنبي مباشر مليار دولار
2000	5.3	12.1	6.8	12.9	45.3	0.14
2001	5.7	9.1	3.4	10.1	43.2	0.13-
2002	7.0	9.2	2.2	9.9	78.9	0.15
2003	8.7	15.1	6.3	12.6	90.6	0.14
2004	10.7	21.1	10.4	18.1	96.1	0.36
2005	12.8	30.2	17.3	28.9	90.9	1.04
2006	15.6	43.2	27.6	36.6	97.7	2.06
2007	19.9	50.0	30.0	40.8	102.7	4.69
2008	25.3	64.3	39.0	56.2	103.2	4.11
2009	27.0	38.5	11.5	30.4	107.6	1.37
2010	24.0	50.0	26.0	41.1	98.1	1.78
2011	12.0	18.4	6.4	17.5	63.0	0.96
2012	29.0	61.9	32.9	53.3	98.2	1.43
2013	35.0	45.1	10.1	34.5	106.3	0.70
2014	25.4	18.5	6.9-	16.4	76.5	0.57
2015	16.9	10.8	6.1-	7.0	56.9	0.54
2016	13.2	7.3	6.0-	5.4	41.1	0.60
2017	13.7	18.3	4.6	14.1	47.5	0.94
2018	18.5	30.4	11.8	23.0	63.8	1.07
2019	25.4	29.3	4.0	22.7	79.0	1.04
2020	14.3	9.5	4.8-	4.3	51.0	0.80
2021	25.4	32.4	7.0	19.9	164.3	0.60
2022	27.8	39.8	12.0	24.6	156.3	0.78
2023	31.8	38.4	6.6	26.2	155.7	0.81
متوسط	18.77	29.29	10.50	23.60	88.08	1.11
حد ادني	35.00	64.30	39.00	56.20	164.30	4.69
حد اقصى	5.30	7.30	-6.90	4.30	41.10	-0.13

المصدر: احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

3- تحليل الفجوة الداخلية والخارجية للتضخم في ليبيا خلال (2000-2023).

تمثل الفجوة الداخلية والخارجية من أهم المحددات الهيكلية للتضخم، حيث تعكس الأولى التوازن بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، بينما تعبر الثانية عن التوازن بين الصادرات والواردات، أي خلل في هذين الجانبين يؤدي إلى ضغوط تضخمية إما من الداخل (طلب يفوق الموارد)، أو من الخارج (عجز تجاري يؤدي إلى ضغوط على العملة). ويعد فهم هذه الفجوات ضروريًا لتفسير المسارات التضخمية في الاقتصاد الليبي الذي يعاني من اختلالات مزدوجة داخلية وخارجية.

3-1 الفجوة الداخلية (الادخار المحلي – الاستثمار المحلي): تشير الفجوة الداخلية إلى مدى كفاية

الادخار المحلي لتمويل الاستثمارات المحلية دون الحاجة إلى تمويل خارجي، من خلال بيانات الجدول (4)، بلغ متوسط الفجوة الداخلية خلال الفترة نحو 12.2 مليار دولار.

في معظم السنوات كانت الفجوة الداخلية موجبة (أي أن الادخار يفوق الاستثمار)، مما يعكس عدم كفاءة توظيف المدخرات في الاقتصاد الوطني، أو ما يسمى بـ "الادخار المعطل".

ولكن السنوات 2014، 2016، 2020، سجلت فجوة داخلية سالبة (مثل -5.9 مليار دولار في عام 2015، و-8.8 مليار دولار في عام 2016)، مما يعني أن حجم الاستثمار المحلي تجاوز الادخار المتاح، ما أدى إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية أو عجز مالي داخلي، الأمر الذي يخلق ضغوطاً تضخمية إذا تم تمويله عبر التوسع النقدي.

3-2 الفجوة الخارجية (الصادرات – الواردات): تشير الفجوة الخارجية إلى صافي الميزان التجاري،

أي مدى كفاية الصادرات لتمويل الواردات دون اللجوء للاحتياطات أو التمويل الخارجي. وقد أظهر الجدول (4)، بلغ متوسط الفجوة الخارجية (الميزان التجاري) حوالي 10.5 مليار دولار فائضاً، وظل الفائض في الميزان التجاري مرتفعاً في معظم سنوات النصف الأول من الفترة (2000-2012) بفضل صادرات النفط، لكنه بدأ بالتراجع التدريجي بعد 2013، وسجل عجزاً في بعض السنوات مثل 2014، 2016، 2020، ويعكس هذا التغير تراجع قدرة الاقتصاد الليبي على الحفاظ على فوائض تجارية، بسبب انخفاض أسعار النفط، والتدهور الأمني الذي أثر على الإنتاج والتصدير، ويؤدي تراجع الفائض التجاري إلى زيادة الاعتماد على العملة الأجنبية لتمويل الاستيراد، مما يضغط على سوق الصرف ويؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي، وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة وزيادة التضخم.

3- الفرق بين الفجوتين (الداخلية – الخارجية):

يمثل الفرق بين الفجوتين مؤشراً مهماً لتحديد طبيعة الضغوط التضخمية. عندما تكون الفجوة الداخلية أكبر من الخارجية (فرق موجب)، فإن التمويل المحلي لا يُستهلك بالكامل في تمويل الواردات، وقد يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية داخلية بسبب ارتفاع الطلب المحلي غير المصحوب بعرض كافٍ.

أما عندما تكون الفجوة الخارجية أكبر من الداخلية (فرق سالب)، فإن العجز في الميزان التجاري يشير إلى ضغوط على الاحتياطي الأجنبي وسعر الصرف، وبالتالي إلى ضغوط تضخمية خارجية. وتحليل الفرق بين الفجوتين عبر السنوات:

- كانت الفجوة موجبة في سنوات مثل (4.4) 2000 ، (5.8) 2001 ، (5.9) 2005 ، ما يعكس هيمنة الضغوط التضخمية من الداخل (ارتفاع الطلب المحلي).
- بينما كانت سالبة في سنوات مثل (-0.3) 2008 ، (-1.5) 2010 ، (-4.3) 2011 ، (-2.8) 2016 ، وهي السنوات التي تزامنت مع أزمات اقتصادية وأمنية، ما أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية من الخارج، خصوصاً من خلال قناة سعر الصرف.

نخلص إلى:

- الفجوة الداخلية في ليبيا كانت غالباً موجبة، وهو ما يعكس ضعف كفاءة تخصيص الموارد الاستثمارية وغياب القنوات المالية المنتجة.
- الفجوة الخارجية اتسمت بالتقلب مع تراجع الفوائض بعد عام 2014، مما زاد هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.
- الفرق بين الفجوتين يمثل مؤشراً على مصدر الضغوط التضخمية (داخلي أم خارجي)، ويؤكد أن الاقتصاد

الليبي واجه ضغوطاً مزدوجة على جبهتي الطلب المحلي وسعر الصرف.

جدول (4): تحليل الفجوة الداخلية والخارجية في ليبيا خلال (2000-2023)

الفرق بين الفجوتين (الداخلية-الخارجية)	الفجوة الخارجية (صادرات-صافي الميزان التجاري الفجوة الخارجية مليار دولار)			الفجوة الداخلية (ادخار محلي- استثمار محلي) الفجوة الداخلية مليار دولار			سنة
	صادرات	واردات	صافي	الادخار	الاستثمار	إدخار محلي	
	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	مليار دولار	
4.4	6.8	5.3	12.1	11.2	4.5	15.7	2000
5.8	3.4	5.7	9.1	9.2	3.6	12.8	2001
1.5	2.2	7.0	9.2	3.6	2.7	6.3	2002
5.4	6.3	8.7	15.1	11.7	2.4	14.1	2003
2.1	10.4	10.7	21.1	12.5	4.6	17.1	2004
5.9	17.3	12.8	30.2	23.2	7.2	30.4	2005
0.0	27.6	15.6	43.2	27.6	12.6	40.3	2006
1.1-	30.0	19.9	50.0	28.9	14.1	43.0	2007
0.3-	39.0	25.3	64.3	38.7	19.1	57.8	2008
0.6	11.5	27.0	38.5	12.1	15.2	27.3	2009
1.5-	26.0	24.0	50.0	24.5	16.4	40.9	2010
4.3-	6.4	12.0	18.4	2.1	8.4	10.5	2011
0.7-	32.9	29.0	61.9	32.2	14.7	46.9	2012
3.7	10.1	35.0	45.1	13.8	12.6	26.5	2013
1.7	6.9-	25.4	18.5	5.2-	13.3	8.1	2014
0.1	6.1-	16.9	10.8	5.9-	8.3	2.4	2015
2.8-	6.0-	13.2	7.3	8.8-	9.7	0.9	2016
1.7-	4.6	13.7	18.3	2.9	10.9	13.8	2017
0.7-	11.8	18.5	30.4	11.1	12.3	23.5	2018
1.1-	4.0	25.4	29.3	2.8	9.5	12.4	2019
0.2	4.8-	14.3	9.5	4.6-	4.4	0.2-	2020
0.2	7.0	25.4	32.4	7.2	4.3	11.5	2021
0.8	12.0	27.8	39.8	12.7	4.5	17.3	2022
0.6	6.6	31.8	38.4	7.1	7.4	14.6	2023

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة

المبحث الثالث: قياس أثر السياسة النقدية والانفاق العام على التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)

شهد الاقتصاد الليبي خلال العقود الأخيرة العديد من التحديات الاقتصادية والمالية، انعكست بشكل مباشر على معدل التضخم، الذي يُعد أحد أبرز المؤشرات الكلية الدالة على الاستقرار الاقتصادي، وفي هذا السياق، تحتل السياسة النقدية والانفاق العام موقعًا محوريًا في تشكيل ديناميكيات الأسعار ومستويات الطلب الكلي في الاقتصاد.

إذ تؤثر السياسة النقدية، من خلال أدواتها المختلفة مثل عرض النقود، أسعار الفائدة، وسعر الصرف، على مستويات السيولة والطلب الكلي، وبالتالي على معدلات التضخم. وفي المقابل، يسهم الإنفاق العام—باعتباره أحد مكونات الطلب الكلي—في التأثير على الأسعار، سواء من خلال الإنفاق الجاري أو الاستثماري، لاسيما في ظل محدودية الجهاز الإنتاجي واعتمادية الاقتصاد على الواردات. يهدف هذا المبحث إلى تقدير نموذج قياسي، لقياس مدى تأثير السياسة النقدية والانفاق العام على التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000-2023)، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5 + a_6X_6$$

Y: المتغير التابع (التضخم)

المتغيرات المستقلة.

X₁: المعروض النقدي/الناتج المحلي

X₂: سعر الفائدة علي القروض.

X₃: سعر الفائدة علي الودائع.

X₄: سعر الصرف.

X₅: الإحتياطي النقدي/الناتج المحلي.

X₆: الإنفاق العام / الناتج المحلي الإجمالي.

يستند هذا التحليل إلى الأسس النظرية والعملية التي تربط بين السياسات الاقتصادية الكلية

والتضخم، بهدف استخلاص علاقات سببية واتجاهات تأثير يمكن أن تسهم في دعم صانع القرار في ليبيا لاتخاذ سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية في الحد من الضغوط التضخمية.

أولاً: اختبار جذر الوحدة لسكون السلسلة الزمنية (Unit Root Test):

يوضح جدول (5) نتائج اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ADF Augmented Dickey-Fuller -، لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة (Stationary) عند

المستوى 1(0) أو عند الفرق الأول 1(1) ، وتُعد هذه الخطوة ضرورية قبل تطبيق نماذج القياس الاقتصادي مثل نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) أو نماذج التكامل المشترك (Cointegration).

وقد أظهرت نتائج اختبار ADF في هذه الدراسة أن:

المتغير	السكون	نوع التكامل	التفسير الاقتصادي
Y معدل التضخم	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يشير إلى أن التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000–2023) كان يعاني من تقلبات مستمرة وغير منتظمة على المدى القصير، إلا أنه يصبح أكثر استقراراً بعد أخذ الفرق الأول، ما يدل على أن الصدمات التي يتعرض لها مستوى الأسعار لها أثر دائم نسبياً ولا تزول تلقائياً ⁽³⁸⁾ .
X ₁ عرض النقود/الناتج المحلي	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يعكس أن الكتلة النقدية بالنسبة للناتج كانت غير مستقرة، مما يشير إلى تقلب السياسات النقدية أو ضعف السيطرة على نمو السيولة، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الريعي والظروف غير المستقرة في ليبيا.
X ₂ سعر الفائدة على القروض	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يدل على أن سعر الفائدة لم يكن مستقرًا بسبب التغيرات المتكررة في السياسة النقدية أو عدم استقرار سوق الائتمان، وقد يُشير أيضًا إلى ضعف فعالية أداة الفائدة في ضبط التمويل التضخمي.
X ₃ سعر الفائدة على الودائع	ساكن عند المستوى	I(0)	يُعد هذا المتغير الوحيد الذي أظهر استقراراً على المدى القصير، مما قد يُشير إلى ثبات نسبي في أسعار الفائدة على الودائع المقررة من المصرف المركزي، لكنها رغم الاستقرار قد لا تكون فعالة في كبح التضخم دون محفزات استثمارية.
X ₄ سعر الصرف	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يوضح أن سعر الصرف في ليبيا كان يتعرض لتقلبات دورية شديدة، ما يعكس الضغوط الاقتصادية والسياسية، ويُعتبر عاملاً مهماً في استيراد التضخم (imported inflation).
X ₅ الاحتياطي النقدي / الناتج المحلي	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يوضح أن الاحتياطي النقدي لم يكن مستقرًا كنسبة من الناتج، ما يُشير إلى تقلب في قدرة الدولة على توفير غطاء نقدي مستقر، خاصة في ظل تقلب الإيرادات النفطية.
X ₆ الإنفاق العام / الناتج المحلي	ساكن بعد الفرق الأول	I(1)	يُظهر أن الإنفاق العام في ليبيا لم يكن ثابتاً بل يتبع نمطاً دورياً متقلباً، ما قد يعكس غياب رؤية إنفاقية مستقرة وارتباطه بتغيرات سياسية وأمنية واقتصادية متلاحقة.

⁽³⁸⁾ Nelson, C. R., & Plosser, C. I. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. *Journal of Monetary Economics*, 10(2), pp. 139–162.

الدلالة الاقتصادية لهذه النتائج⁽³⁹⁾:

1- عدم سكون معظم المتغيرات عند المستوى يعكس تقلبات الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023، نتيجة ظروف سياسية وأمنية واقتصادية غير مستقرة أثرت على: عرض النقود، مستويات الإنفاق، التضخم،

أسعار الفائدة، وسعر الصرف.

2- سكون المتغيرات عند الفرق الأول يعني أن هذه السلاسل لا تعود إلى متوسط ثابت على المدى لقصير، لكنها تستقر بعد التعديل.

3- وجود متغيرات ساكنة وأخرى غير ساكنة يدعم منهجياً استخدام نموذج ARDL، الذي يتطلب أن تكون المتغيرات مزيجاً من $I(0)$ و $I(1)$.

نخلص إلى:

تعكس نتائج اختبار جذر الوحدة طبيعة الاقتصاد الليبي خلال فترة عدم الاستقرار، حيث كانت معظم المتغيرات تتطلب معالجة لتصبح ساكنة. هذا يُبرز أهمية الانتباه عند بناء النماذج الاقتصادية، ويوضح أن نموذج ARDL هو الأنسب لتحليل العلاقة بين التضخم وأدوات السياسة النقدية والمالية في هذا السياق.

ثانياً: تحليل العلاقة في الأجل الطويل (Lag = 2):

1. المؤشرات الإحصائية لنموذج ARDL (□□): تشير النتائج كما بالجدول (6) إلى:

المؤشر الإحصائي	القيمة	التفسير الاقتصادي
R^2 معامل التحديد	0.9991	يوضح أن 99.91% من تغيرات التضخم مفسّرة بالمتغيرات المستقلة في النموذج، مما يدل على قوة تفسيرية عالية جداً.
Adjusted R^2 معامل التحديد المعدل	0.9911	يعكس قوة النموذج حتى بعد احتساب عدد المتغيرات والتأخيرات؛ يؤكد أن النموذج غير مبالغ في تقديره.
إحصائية F (F-statistic)	123.8308	تعني أن النموذج معنوي ككل، والمتغيرات المستقلة مجتمعة تفسّر التضخم بشكل مؤثر. ($p = 0.008$)
(S.E.) الخطأ المعياري	0.8089	يعبر عن متوسط خطأ التقدير للتضخم، وكلما قل، كانت توقعات النموذج أكثر دقة.

⁽³⁹⁾ Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. **Journal of the American Statistical Association**, 74(366), pp. 427–431.

⁽⁴⁰⁾ Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed.). McGraw-Hill.

2- اختبار الحدود (Bounds Test) :

تشير نتائج نموذج ARDL للمدى الطويل كما بالجدول (7) إلى وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين التضخم (Y) وبعض المتغيرات التفسيرية الممثلة لأدوات السياسة النقدية والإنفاق العام، وذلك استناداً إلى نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) ، حيث بلغت قيمة F-Statistic حوالي 130.03 وهي أكبر بكثير من القيم الحرجة العليا عند جميع مستويات الدلالة (1%، 5%، 10%)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

3- نتائج العلاقة طويلة الأجل حسب نموذج ARDL :

أظهرت نتائج العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL كما بالجدول (7) أن بعض المتغيرات المستقلة تؤثر معنوياً في التضخم (Y) ، بينما لم يكن لبعضها الآخر أثر معنوي، وذلك على النحو التالي:

المتغير	المعامل	الدلالة الإحصائية (p-value)	التفسير الاقتصادي
X_1 عرض النقود/الناتج المحلي	+0.0913	0.0039	معنوي وموجب: زيادة عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع التضخم، ما يؤكد العلاقة التقليدية بين التوسع النقدي وارتفاع الأسعار.
X_2 سعر الفائدة على القروض	-0.9001	0.8728	غير معنوي: لا يوجد أثر طويل الأجل واضح للفائدة على القروض في كبح التضخم، مما يعكس ضعف كفاءة سوق الائتمان في الاقتصاد الليبي.
X_3 سعر الفائدة على الودائع	+1.0363	0.8993	غير معنوي: العلاقة موجبة لكن غير دالة، مما قد يشير إلى ضعف استجابة الأفراد لرفع الفائدة على الادخار في الحد من التضخم.
X_4 سعر الصرف	-0.8645	0.0395	معنوي وسالب: يشير إلى أن ارتفاع قيمة الدينار (تحسن سعر الصرف) يقلل من التضخم عبر تقليل تكلفة الواردات.
X_5 الاحتياطي النقدي / الناتج المحلي	-0.0054	0.6758	غير معنوي: لم يكن للاحتياطي النقدي أثر مهم في المدى الطويل على التضخم، ما قد يدل على ضعف في إدارة السياسة الاحتياطية.
X_6 الإنفاق العام / الناتج المحلي	+0.1611	0.0356	معنوي وموجب: الإنفاق العام المرتفع يسهم في زيادة التضخم، خاصة إذا كان إنفاقاً استهلاكياً غير منتج.

وبالتالى تكون صورة المعادلة على النحو التالى:

$$Y = -0.007 + 0.09X_1 - 0.9X_2 + 1.04X_3 - 0.86X_4 - 0.01X_5 + 0.16X_6$$

نخلص إلى

- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وبعض المتغيرات محل الدراسة.

- أكثر المتغيرات تأثيراً في التضخم على المدى الطويل كانت:

- عرض النقود: (X_1) توسعي وتأثيره تضخمي.
- سعر الصرف: (X_4) تأثيره انكماشى، حيث يسهم في تقليل التضخم.
- الإنفاق العام: (X_6) له أثر تضخمي، ما يعكس سياسات مالية توسعية.

بينما لم تكن أسعار الفائدة (على القروض والودائع) والاحتياطي النقدي فعالة في التحكم في التضخم، مما يشير إلى ضعف في أدوات السياسة النقدية التقليدية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة، وربما الحاجة لإصلاحات مؤسسية وتنظيمية لتعزيز فعاليتها.

ثالثاً: تحليل العلاقة في الأجل القصير:

أظهرت نتائج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتحليل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود علاقات قصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التضخم وعدد من المتغيرات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2023) وهذا ما وضح من الجدول (8). وقد تبين ما يلي:

- 1- أظهر معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة ومعنوية -1.56 ، ($p = 0.0002$) مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وأن حوالي 156% من اختلال التضخم عن مستواه التوازني يتم تصحيحه خلال فترة واحدة، ما يعكس سرعة عالية في التكيف.
- 2- أوضحت النتائج أن عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي (X_1) له تأثير عكسي ومعنوي في الأجل القصير ($\beta = -0.083$ ، $p = 0.0058$) ، وهو ما يتفق جزئياً مع بعض الدراسات التي تشير إلى أن زيادة السيولة قد تُقابلها سياسات انكماشية فعالة تقلل من تأثيرها التضخمي⁽⁴¹⁾.

(41) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. *American Economic Review*.

3- ارتبط سعر الفائدة على القروض (X_2) ، بالتضخم بعلاقة عكسية قوية ودالة، حيث أدت الزيادات في سعر الفائدة إلى تراجع معدلات التضخم على المدى القصير، وهو ما يعزز من فعالية السياسة النقدية في كبح جماح الأسعار عبر كبح الطلب الكلي⁽⁴²⁾ ، بينما أظهر سعر الفائدة على الودائع (X_3) علاقة طردية معنوية مع التضخم، بما قد يعكس انتقال أثر الفائدة إلى أسعار الفائدة المصرفية العامة وتكاليف التمويل، أو أثر توقعي غير مباشر، وهي نتيجة تتطلب المزيد من الدراسة، وقد أشارت لها بعض النماذج الهيكلية في الاقتصادات النامية⁽⁴³⁾.

4- أظهر سعر الصرف (X_4) تأثيراً عكسياً ومعنوياً على التضخم، حيث أدى ارتفاع قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية إلى خفض معدلات التضخم، وهو ما ينسجم مع الأدبيات التي تؤكد على دور استقرار سعر الصرف في السيطرة على الأسعار، خاصة في الاقتصادات المعتمدة على الواردات⁽⁴⁴⁾.

5- ارتبط الاحتياطي النقدي (X_5) بالتضخم في الأجل القصير بعلاقة طردية ودالة، حيث أدت زيادته إلى ارتفاع معدل التضخم، مما قد يعكس زيادة في الإنفاق الحكومي أو زيادة في تدفقات النقد الأجنبي دون امتصاص كافٍ لها.

6- ارتبط الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي (X_6) ارتبط بالتضخم بعلاقة عكسية ودالة في الأجل القصير، وهو ما يعكس ربما التأثير الانكماشى لخفض الإنفاق العام أو طبيعته غير التضخمية خلال فترات التقشف.

نخلص إلى:

تشير هذه النتائج إلى أن أدوات السياسة النقدية والمالية في ليبيا كان لها تأثير متفاوت في الأجل القصير على معدلات التضخم، حيث كانت بعض الأدوات فاعلة (كأسعار الفائدة على القروض وسعر الصرف)، في حين اتسمت العلاقة مع أدوات أخرى بعدم الاتساق، مما يدل على الحاجة إلى تنسيق أكبر بين السياسات الاقتصادية لتحقيق استقرار الأسعار.

⁽⁴²⁾ Mishkin, F. S. (2007). **Monetary Policy Strategy**. MIT Press.

⁽⁴³⁾ Blanchard, O., & Gali, J. (2010). **Labor markets and monetary policy**. NBER.

⁽⁴⁴⁾ Dornbusch, R. (1988). **Exchange Rates and Inflation**. MIT Press.

رابعاً: اختبار السببية لجرانجر:

اختبار سببية جرانجر يُستخدم لتحليل الاتجاه السببي بين المتغيرات الزمنية، أي ما إذا كان متغير X يساعد في التنبؤ بالمستقبل القريب لمتغير Y في هذه الدراسة، وتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة هل أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام تؤدي إلى التضخم (Y) ، أم أن التضخم هو الذي يفوقها، أو لا توجد علاقة سببية بينهما.

ويوضح الجدول (9) نتائج سببية جرانجر ، والى أظهرت أن:

- الإنفاق العام هو المتغير الأكثر تأثيراً في التضخم زمنياً، مما يدل على أهمية السياسة المالية في تفسير

سلوك التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة.

- عدم وجود سببية واضحة من أدوات السياسة النقدية للتضخم ، وهذا يعكس قصوراً في تفعيل هذه الأدوات

أو ضعف في قنوات انتقال السياسة النقدية.

- السببية المتبادلة بين التضخم والإنفاق العام تُبرز وجود حلقة تضخمية يصعب كسرها دون إصلاحات هيكلية في موازنة الدولة وتوجيه الإنفاق نحو أنشطة إنتاجية.

النتائج والتوصيات

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- استناداً إلى التحليل القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، أخذت

$$Y = -0.007 + 0.09X_1 - 0.9X_2 + 1.04X_3 - 0.86X_4 - 0.01X_5 + 0.16X_6$$

وأثبتت نتائج الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية (المعروض النقدي، سعر الفائدة، سعر الصرف، الاحتياطي النقدي) والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من جهة، ومعدل التضخم في ليبيا من جهة أخرى، خلال الفترة (2000-2023)، بحيث تؤدي الزيادة في عرض النقود والإنفاق العام إلى ارتفاع معدل التضخم، بينما يسهم تحسن سعر الصرف في الحد من التضخم، في حين أن تأثير أسعار الفائدة والاحتياطي النقدي قد يكون محدوداً في السياق الليبي، حيث أظهر نموذج ARDL وجود أثر معنوي وموجب لكل من عرض النقود والإنفاق العام على التضخم، في حين كان أثر سعر الصرف معنوياً وسالباً، مما يشير إلى أن خفض قيمة الدينار يسهم في

رفع معدل التضخم من خلال ارتفاع تكلفة الواردات، وبالمقابل، لم تظهر أسعار الفائدة (على القروض والودائع) أو الاحتياطي النقدي كنسبة من الناتج المحلي أثراً معنوياً في التضخم على المدى الطويل، مما يعكس ضعف فعالية هذه الأدوات نتيجة الاختلالات المؤسسية، وثبات أسعار الفائدة، وسوء توظيف الاحتياطيات النقدية.

2- أظهر معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة ومعنوية (-1.56)، مما يدل على وجود علاقة توازنية قوية وسرعة عالية في العودة إلى التوازن بعد حدوث الصدمات.

3- أكدت النتائج أن التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة كان نتاجاً لتراكمات من الاختلالات النقدية والمالية، لا سيما التوسع في السيولة، وعدم كفاءة إدارة الإنفاق العام، وضعف استجابة أدوات السياسة النقدية التقليدية.

التوصيات: توصي الدراسة بما يلي:

1. **تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والمالية:** ضرورة تطوير إطار مؤسسي للتنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية لضبط التضخم من خلال إدارة مشتركة للطلب الكلي.
2. **ضبط عرض النقود:** إعادة النظر في آليات إصدار النقد وتمويل العجز المالي، وربط النمو النقدي بالناتج الحقيقي للحد من الضغوط التضخمية.
3. **تحقيق مرونة في سعر الصرف:** اعتماد نظام صرف أكثر مرونة وشفافية، مع ضبط السوق الموازية والحد من التضخم المستورد.
4. **إصلاح منظومة الإنفاق العام:** توجيه الإنفاق الحكومي نحو الإنفاق الاستثماري المنتج بدلاً من الاستهلاكي، واعتماد موازنات متوسطة الأجل تعزز الانضباط المالي.
5. **تطوير أدوات السياسة النقدية:** تنويع أدوات السياسة النقدية بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة، وتفعيل آلية امتصاص السيولة الفائضة من السوق.
6. **دعم استقلالية البنك المركزي:** منح البنك المركزي استقلالاً فعلياً في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية بعيداً عن التجاذبات السياسية.
7. **تحسين بيئة الاستثمار والإنتاج المحلي:** تقليل الاعتماد على الواردات من خلال دعم المشروعات الإنتاجية الوطنية بما يسهم في خفض الضغوط على الطلب الخارجي.
8. **توظيف الاحتياطي النقدي في تعزيز الاستقرار:** استخدام الاحتياطي النقدي لدعم استقرار سعر الصرف وليس لتمويل الإنفاق العام أو تغطية العجز المالي.

□ المراجع

(¹) International Monetary Fund (IMF). (2020). **World Economic Outlook: A Long and Difficult Ascent**. Washington,

D.C.: IMF.[Available online:

<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2020/09/30/world-economic-outlook-october-2020>]

(²) Mishkin, F. S. (2015). **The Economics of Money, Banking and Financial Markets** (10th ed.). Boston: Pearson Education.

(³) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. **American Economic Review**, 58(1), pp 1–17.

[Available at JSTOR: <https://www.jstor.org/stable/1831652>]

(4) Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of Floating. **Quarterly Journal of Economics**, 117(2), p 379–408.

<https://doi.org/10.1162/003355302753650274>

(⁵) Bruno, M., & Easterly, W. (1998). Inflation Crises and Long-Run Growth. **Journal of Monetary Economics**, 41(1), pp 3–26. [https://doi.org/10.1016/S0304-3932\(97\)00063-9](https://doi.org/10.1016/S0304-3932(97)00063-9)

(⁶) Mishkin, F. S. (2015). مرجع سبق ذكره

(⁷) Svensson, L. E. O. (2010). **Inflation Targeting**. In B. M. Friedman & M. Woodford (Eds.), **Handbook of Monetary Economics**, Elsevier. (Vol. 3, pp. 1237–1302). <https://doi.org/10.1016/B978-0-444-53238-1.00010-4>

(⁸) International Monetary Fund (IMF). (2022). **Fiscal Monitor: Managing Public Wealth**. Washington, D.C.: IMF.

<https://www.imf.org/en/Publications/FM/Issues/2022/10/13/fiscal-monitor-october-2022>

(⁹) (IMF, 2022). مرجع سبق ذكره

- (10) World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Navigating the Crisis (Spring 2021 Edition)**. Washington, D.C.: The World Bank.[Available at: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/098141006162137220/libya-economic-monitor-spring-2021-navigating-the->
- (11)International Monetary Fund (IMF). (2023). **Libya: 2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya. IMF Country Report No. 23/215**. Washington, D.C.: International Monetary Fund. [Available at: <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2023/07/31/Libya-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-536904>]
- (12) International Monetary Fund (IMF). (2023). **Libya: Economic and Political Update**.
: <https://www.imf.org/en/Countries/LBY>
- (13). Amuedo-Dorantes, C., & De la Rica, S. (2023). Fiscal Policy and Inflation: Recent Evidence from Developed and Developing Countries". **Economic Modelling**, **120**, pp. 106-132.
- (14)International Monetary Fund (IMF). (2022). **Libya Financial Stability Assessment**. Washington, D.C IMF Country Report No. 22/145.
- (15)World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Navigating the Crisis (Spring 2021 Edition)**. Washington, D.C.: The World Bank.
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/098141006162137220/libya-economic-monitor-spring-2021-navigating-the-crisis>

- (16) Ofori, D., & Asongu, S. A. (2021), "Fiscal Policy, Monetary Policy and Inflation Dynamics: Evidence from African Countries". **Journal of Economic Studies**, 48(4), pp 825-845.
- (17) محمد، خالد؛ عبد السلام، فاطمة؛ عويدات، سمير. (2021). أثر سعر الصرف والأسعار العالمية على التضخم في دول شمال إفريقيا: دراسة حالة ليبيا وتونس. **المجلة العربية للعلوم الاقتصادية**، 12(2)، ص ص 101-125.
- (18) الصديق، محمد. (2020). أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة عدم الاستقرار. **المجلة الليبية للعلوم الاقتصادية**، 8(1)، ص ص 77-98.
- (19) بن صالح، عبد الله. (2018). تقييم أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في ليبيا خلال مرحلة ما بعد الثورة. **المجلة الليبية للاقتصاد والتنمية**، 4(2)، ص ص 55-78.
- (20) Martin, A., Ventura, J. (2016). Leveraged Bubbles. **Journal of Monetary Economics**, 76, pp 1-20.
<https://doi.org/10.1016/j.jmoneco.2015.08.005>
- (21) Barro, R. J. (1987). Government Spending, Interest Rates, Prices, and Budget Deficits in the United States. **NBER Working Paper No. 2173. National Bureau of Economic Research**.
- (22) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. **American Economic Review**, 58(1), pp 1-17.
<https://www.jstor.org/stable/1831652>
- (23) IMF (2022). **Libya: 2022 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Libya**. IMF Country Report No. 22/292, International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
- (24) Svensson, L. E. O. (2010). مرجع سبق ذكره.
- (25) World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Economic Dialogue for Stronger Recovery**. Washington, D.C.: The World Bank Group.[Available at:

<https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/libya-economic-monitor-2021>]

(26) Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of Floating. **The Quarterly Journal of Economics**, 117(2), pp.379–408. <https://doi.org/10.1162/003355302753650274>

(27) - International Monetary Fund (IMF). (2023). مرجع سبق ذكره

- World Bank. (2021) : مرجع بقى ذكره

-Bruno, M., & Easterly, W. (1998). مرجع سبق ذكره

(28) World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Navigating the Recovery**. Washington, D.C.

(29) International Monetary Fund (IMF). (2022). **Libya: Staff Report for the 2022 Article IV Consultation**. Washington, D.C.

(30) Amuedo-Dorantes, C., & De La Rica, S. (2023). Public Spending, Inflation and Fiscal Discipline: Cross-Country Evidence. **Journal of Economic Policy Research**, 35(2), pp. 115–132.

(31) Barro, R. J. (1987). **Government Spending, Interest Rates, Prices, and Budget Deficits in the United States**. NBER Working Paper No. 2173.

(32) Elhiraika, A., & Ndikumana, L. (2013). **Structural Transformation and African Development**. African Development Bank.

(33) IMF. (2022). **Libya: Selected Issues**. IMF Country Report.

(34) World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor**.

(35) IMF. (2023). **Middle East and North Africa Regional Outlook**.

(36) Bruno, M., & Easterly, W. (1998). Inflation Crises and Long-Run Growth. **Journal of Monetary Economics**, 41(1), pp.3–26.

(37)World Bank. (2021). **Libya Economic Monitor: Rebuilding Institutions Amid Fragility**.

- (38) Nelson, C. R., & Plosser, C. I. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. **Journal of Monetary Economics**, 10(2), pp.139–162.
- (39) Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root. **Journal of the American Statistical Association**, 74(366), pp. 427–431.
- (40) Gujarati, D. N., & Porter, D. C. (2009). **Basic Econometrics** (5th ed.). McGraw-Hill.
- (41) Friedman, M. (1968). The Role of Monetary Policy. **American Economic Review**.
- (42) Mishkin, F. S. (2007). **Monetary Policy Strategy**. MIT Press.
- (43) Blanchard, O., & Gali, J. (2010). **Labor markets and monetary policy**. NBER.
- (44) Dornbusch, R. (1988). **Exchange Rates and Inflation**. MIT Press.

جدول (5) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)

درجة التكامل	الفرق الأول I(1)			عند المستوى I(0)			المتغيرات	
	بدون	ثابت واتجاه	ثابت فقط	بدون	ثابت واتجاه زمني	ثابت فقط		
I(0)				-1.822786	-3.068462	-3.097740	t -	Y
				0.0658	0.1377	0.0415	p-value	
I(1)	-4.625330	-4.664403	-4.520199	-0.666122	-1.681871	-1.493843	t -	X1
	0.0001	0.0067	0.0020	0.4169	0.7248	0.5179	p-value	
I(0)	-3.878821	-5.273129	-4.205049	-1.249133	-2.147358	-2.739702	t -	X2
	0.0005	0.0019	0.0040	0.1879	0.4932	0.0835	p-value	
I(0)				-0.719774	-3.376861	-3.580417	t -	X3
				0.3932	0.0804	0.0151	p-value	
I(1)	-2.998163	-3.716557	-3.173794	0.946850	-1.021117	-0.236218	t -	X4
	0.0047	0.0437	0.0363	0.9026	0.9200	0.9199	p-value	
I(1)	-3.825813	-4.194292	-4.053519	0.392350	-1.399800	-1.580477	t -	X5
	0.0006	0.0173	0.0056	0.7884	0.8321	0.4754	p-value	
I(1)	-3.923865	-4.123594	-3.969873	-0.056773	-1.818168	-1.764806	t -	X6
	0.0005	0.0199	0.0067	0.6528	0.6612	0.3869	p-value	

جدول (6) نتائج ARDL

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Date: 06/15/25 Time: 17:02
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 1458
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.336521	0.090395	3.722770	0.0652
Y(-2)	-0.899229	0.071720	-12.53804	0.0063
X1	-0.083325	0.023820	-3.498176	0.0729
X1(-1)	0.226069	0.034480	6.556453	0.0225
X2	-30.01044	12.83558	-2.338067	0.1443
X2(-1)	-1.595251	11.97414	-0.133225	0.9062
X2(-2)	30.19899	6.620526	4.561419	0.0449
X3	28.30304	13.96801	2.026276	0.1800
X3(-1)	-8.971388	12.52629	-0.716205	0.5482
X3(-2)	-17.71219	9.551236	-1.854440	0.2048
X4	-10.95674	1.904608	-5.752754	0.0289
X4(-1)	8.599751	2.111698	4.072435	0.0553
X4(-2)	1.005974	0.508541	1.978156	0.1865
X5	0.165577	0.020831	7.948408	0.0155
X5(-1)	-0.117282	0.015937	-7.359012	0.0180
X5(-2)	-0.056798	0.014014	-4.053005	0.0558
X6	-0.043877	0.037172	-1.180353	0.3592
X6(-1)	-0.071942	0.029998	-2.398273	0.1386
X6(-2)	0.367570	0.031926	11.51335	0.0075
C	-12.51227	25.04072	-0.499677	0.6669
R-squared	0.999151	Mean dependent var	5.586364	
Adjusted R-squared	0.991082	S.D. dependent var	8.565395	
S.E. of regression	0.808875	Akaike info criterion	1.833942	
Sum squared resid	1.308558	Schwarz criterion	2.825799	
Log likelihood	-0.173362	Hannan-Quinn criter.	2.067594	
F-statistic	123.8308	Durbin-Watson stat	3.430923	
Prob(F-statistic)	0.008040			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

جدول (7) نموذج ARDL في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/15/25 Time: 17:03
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-12.51227	25.04072	-0.499677	0.6669
Y(-1)*	-1.562709	0.089472	-17.46584	0.0033
X1(-1)	0.142744	0.014144	10.09221	0.0097
X2(-1)	-1.406697	7.769555	-0.181052	0.8730
X3(-1)	1.619454	11.31071	0.143179	0.8993
X4(-1)	-1.351015	0.298305	-4.528968	0.0455
X5(-1)	-0.008503	0.017457	-0.487100	0.6743
X6(-1)	0.251751	0.040882	6.157978	0.0254
D(Y(-1))	0.899229	0.071720	12.53804	0.0063
D(X1)	-0.083325	0.023820	-3.498176	0.0729
D(X2)	-30.01044	12.83558	-2.338067	0.1443
D(X2(-1))	-30.19899	6.620526	-4.561419	0.0449
D(X3)	28.30304	13.96801	2.026276	0.1800
D(X3(-1))	17.71219	9.551236	1.854440	0.2048
D(X4)	-10.95674	1.904608	-5.752754	0.0289
D(X4(-1))	-1.005974	0.508541	-1.978156	0.1865
D(X5)	0.165577	0.020831	7.948408	0.0155
D(X5(-1))	0.056798	0.014014	4.053005	0.0558
D(X6)	-0.043877	0.037172	-1.180353	0.3592
D(X6(-1))	-0.367570	0.031926	-11.51335	0.0075

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.091344	0.005708	16.00250	0.0039
X2	-0.900166	4.964126	-0.181334	0.8728
X3	1.036312	7.240753	0.143122	0.8993
X4	-0.864534	0.177088	-4.881954	0.0395
X5	-0.005441	0.011227	-0.484691	0.6758
X6	0.161099	0.031236	5.157482	0.0356
C	-8.006783	16.20719	-0.494027	0.6702

EC = Y - (0.0913*X1 - 0.9002*X2 + 1.0363*X3 - 0.8645*X4 - 0.0054*X5 + 0.1611
*X6 - 8.0068)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	130.0305 6	Asymptotic: n=1000		
		10%	1.99	2.94
		5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
Actual Sample Size	22	1%	2.88	3.99
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

جدول (8) نموذج ARDL في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(Y)
 Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 2, 2, 2)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/15/25 Time: 17:03
 Sample: 2000 2023
 Included observations: 22

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y(-1))	0.899229	0.017252	52.12395	0.0004
D(X1)	-0.083325	0.006359	-13.10269	0.0058
D(X2)	-30.01044	1.417996	-21.16398	0.0022
D(X2(-1))	-30.19899	1.340457	-22.52888	0.0020
D(X3)	28.30304	1.351049	20.94893	0.0023
D(X3(-1))	17.71219	1.307093	13.55083	0.0054
D(X4)	-10.95674	0.430771	-25.43519	0.0015
D(X4(-1))	-1.005974	0.145805	-6.899439	0.0204
D(X5)	0.165577	0.004871	33.99331	0.0009
D(X5(-1))	0.056798	0.003609	15.73819	0.0040
D(X6)	-0.043877	0.008492	-5.167063	0.0355
D(X6(-1))	-0.367570	0.009360	-39.26832	0.0006
CointEq(-1)*	-1.562709	0.022840	-68.41854	0.0002
R-squared	0.998877	Mean dependent var	0.509091	
Adjusted R-squared	0.997379	S.D. dependent var	7.448740	
S.E. of regression	0.381307	Akaike info criterion	1.197578	
Sum squared resid	1.308558	Schwarz criterion	1.842285	
Log likelihood	-0.173362	Hannan-Quinn criter.	1.349452	
Durbin-Watson stat	3.430923			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	130.0305	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

جدول (9) اختبار السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/15/25 Time: 17:04

Sample: 2000 2023

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X1	22	0.37537 2.69878	0.6926 0.0960
X2 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X2	22	1.38232 0.39592	0.2778 0.6791
X3 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X3	22	0.46105 0.52069	0.6383 0.6033
X4 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X4	22	0.04571 0.39879	0.9554 0.6772
X5 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X5	22	2.69171 0.84947	0.0965 0.4450
X6 does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause X6	22	3.96135 3.61358	0.0387 0.0492
X2 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X2	22	0.96622 0.01803	0.4005 0.9822
X3 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X3	22	0.22641 0.01128	0.7998 0.9888
X4 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X4	22	3.46010 7.85803	0.0549 0.0038
X5 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X5	22	0.97243 0.36574	0.3982 0.6990
X6 does not Granger Cause X1 X1 does not Granger Cause X6	22	0.86694 0.76804	0.4380 0.4794
X3 does not Granger Cause X2 X2 does not Granger Cause X3	22	0.42826 0.13375	0.6585 0.8757
X4 does not Granger Cause X2 X2 does not Granger Cause X4	22	0.37225 0.03972	0.6947 0.9612
X5 does not Granger Cause X2 X2 does not Granger Cause X5	22	0.05178 2.18770	0.9497 0.1427
X6 does not Granger Cause X2 X2 does not Granger Cause X6	22	0.11314 2.48267	0.8937 0.1133
X4 does not Granger Cause X3 X3 does not Granger Cause X4	22	0.43484 0.02431	0.6544 0.9760
X5 does not Granger Cause X3 X3 does not Granger Cause X5	22	0.03709 0.81163	0.9637 0.4606
X6 does not Granger Cause X3 X3 does not Granger Cause X6	22	0.14397 1.13966	0.8670 0.3432
X5 does not Granger Cause X4 X4 does not Granger Cause X5	22	0.57457 0.07996	0.5735 0.9235
X6 does not Granger Cause X4 X4 does not Granger Cause X6	22	1.99935 0.01517	0.1660 0.9850
X6 does not Granger Cause X5 X5 does not Granger Cause X6	22	1.39652 4.51604	0.2744 0.0267

Abstract

This study aims to analyze the impact of monetary policy tools and public spending on inflation rates in the Libyan economy during the period (2000–2023), in light of the economic and political challenges the country has faced. The study employs a quantitative analytical approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to assess both short- and long-term relationships among the variables. The independent variables include money supply, interest rates on loans and deposits, exchange rate, foreign reserves, and public spending as a percentage of GDP, with inflation as the dependent variable.

The results reveal a significant long-term relationship between money supply, exchange rate, and public spending on one hand, and inflation on the other, confirming the validity of the research hypothesis. In contrast, interest rates and foreign reserves were not statistically significant, indicating the limited effectiveness of traditional monetary policy tools in the Libyan context. The study recommends enhancing coordination between monetary and fiscal policies, controlling money supply, directing public spending toward productive sectors, and reinforcing central bank independence while reforming the exchange rate regime to support price stability.

Keywords: Monetary Policy, Public Spending, Inflation